

بجواز نقل وإبدال المسجد للمصلحة الراجحة، وإن لم تتعطل المنافع بالكلية، هو القول الراجح وذلك لما يأتي:

- ١ - أن هذا القول من أقوى الأقوال أدلة؛ لأن القائلين بعدم جواز البيع والاستبدال أدلتهم ليست صريحة، ودلالاتها ضعيفة، وكذلك من قيده بتعطل المنافع بالكلية فلا دليل لهم قوي، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وأما قول القائل: لا يجوز النقل والإبدال إلا عند تعذر الانتفاع فممنوع، ولم يذكروا على ذلك حجة شرعية، ولا مذهبية، فليس عن الشارع، ولا عن صاحب المذهب - أي الإمام أحمد - هذا النفي الذي احتجوا به، بل قد دلت الأدلة الشرعية، وأقوال صاحب المذهب على خلاف ذلك، وقد قال أحمد: إذا كان المسجد يضيق بأهله، فلا بأس أن يحول إلى موضع أوسع منه، وضيقه بأهله لن يعطل نفعه، بل نفعه باق كما كان، ولكن الناس زادوا، وقد أمكن أن يبنى لهم مسجد آخر، وليس من شرط المسجد أن يسع جميع الناس، ومع هذا جاز تحويله إلى موضع آخر؛ لأن اجتماع الناس في مسجد واحد أفضل من تفريقهم في مسجدين؛ لأن الجمع كلما كثر كان أفضل) إلى أن قال: (ولكن الجواز أظهر في نصوصه وأدلته، والقول الآخر ليس عنه به نص صريح، وإنما تمسك أصحابه بمفهوم خطئه، وهو كثيراً ما يفني بالجواز للحاجة)^(١).
- ٢ - وقال أيضاً: (ولا ريب أن في كلامه ما يبين جواز إبدال المسجد للمصلحة، وإن أمكن الانتفاع به؛ لكون النفع بالثاني أكمل. وهذه الرواية هي أشبه بنصوصه وأصوله)^(٢).
- ٣ - أن القصد من النقل والاستبدال مصلحة الوقف، وهي متحققة في هذا القول.
- ٤ - أن النصوص والآثار والقياس كلها تقتضي جواز الإبدال عند وجود المصلحة، وهناك آثار قوية وصريحة سبق ذكرها، كلها دلت على جواز ذلك.
- ٥ - أن هذا القول يتناسب مع حالات الوقف، وظروف الناس، وخاصة في هذا الزمن

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢١٧/٣١، ٢٢٠، ٢٢٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢١٧/٣١، ٢٢٠، ٢٢٤).

- الذي تغيرت فيه كثير من متطلبات الناس وحاجاتهم عما كان عليه في السابق.
- ٦ - أن هذا القول وسط بين الأقوال المخالفة، ويوافق قواعد التيسير ورفع الحرج عن هذه الأمة التي جاءت الشريعة بتقريرها؛ لأن من منع فقد شدد، ومن قيده بتعطيل المنافع بالكلية فقد ضيق، وهذا قول وسط.
- ٧ - أن هذا القول أفتى به واختاره علماء أجلاء، لهم باع واسع في التحقيق والتنقيح في كثير من مسائل الدين، منهم: الإمام أحمد في إحدى الروايات عنه، التي دافع عنها ابن تيمية، وقرر أنها مذهبه، والمطابق لنصوصه وأصوله. ومن اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية كما سبق بيانه، وتلميذه ابن القيم، والإمام الشوكاني، وبعض متأخري المالكية، ومفتي الديار السعودية سابقاً الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمهم الله وغيرهم من العلماء.

ومع أني رجحت القول بجواز النقل وإبدال المسجد للمصلحة، حتى ولو لم تتعطل منافعه بالكلية، لكنني أقول بأنه ينبغي أن لا يتساهل في النقل والاستبدال، وأن يفتح الباب لكل أحد، بل يجب أن يقوم الاستبدال على أسس وضوابط شرعية، تحفظ للوقف دوامه وبقائه، وللمستحقين حقوقهم، وللمجتمع مصلحته، بأن يكون ذلك تحت إشراف القضاة؛ لأن بعض أصحاب النفوس الضعيفة، والضمائر الفاسدة يستغلون هذا الاستبدال في مصلحتهم، ولا ينظرون إلى مصلحة الوقف، مما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل.

المطلب الثاني: أثر المصلحة في استبدال ونقل ما يتعلق بالمسجد

أما ما يتعلق بالمسجد من الفرش، والآلات، والأنقاض، والأموال الموقوفة عليه، وغير ذلك مما له علاقة به، فاختلف الفقهاء في ذلك، ولا يخرج اختلافهم في الغالب عن اختلافهم في استبدال المسجد.

فالحنفية لهم قولان في المسألة:

الأول: أنه يرجع به إلى مالكة، أو إلى ورثته؛ وبه قال محمد بن الحسن، وعليه الفتوى عندهم.

الثاني: أنه يرجع إلى مسجد آخر، وبه قال أبو يوسف.

أما الأنقاض فيفتى فيها بقول أبي حنيفة، وأبي يوسف، وهو أن المسجد لا يعود ميراثاً، ولا يجوز نقله، ونقل ماله إلى مسجد آخر.

وقيل: إذا تعطل المسجد ولم يبق إلا أنقاضه، من حجر، وطوب، وخشب، صح بيعها بأمر الحاكم، ويشتري بثمنه وقف مكانه، فإذا لم يمكن الشراء رده إلى ورثة الواقف، وإن لم يوجدوا يصرف للفقراء^(١).

أما المالكية فقد تشددوا في هذا الأمر، وقالوا: لا يجوز البيع ولا الاستبدال، إلا أنقاض المسجد إذا خيف عليها من الفساد، ولم ترج عمارته، فلا بأس ببيعها^(٢).

والشافعية لهم فيها وجهان: أحدهما: أنه يباع جميع ما يتعلق بالمسجد من حصر، وفرش، وغيره، وتنقل إلى مسجد آخر؛ لئلا تضيع، ويضيع المكان بها من غير فائدة، فتحصيل نزر يسير من ثمنها يعود إلى الوقف أولى من ضياعها، ويرون أنه وإن بيعت واستبدلت، فإنها لا تدخل بذلك تحت بيع الوقف؛ لأنها صارت في حكم المعدومة.

وبناءً على هذا يصرف ثمنها في مصالح المسجد. والقياس أن يشتري بثمن الحصر حصيراً، ولا يصرف إلى مصلحة أخرى^(٣).

والوجه الآخر: أنه لا يباع - أي المتعلق بالمسجد - بل يترك على حاله أبداً؛ لأنه وقف، فلا يمكن بيعه، ولا يمكن استيفاء عينه، فيترك أبداً، إدامة للوقف على عينه، ولأنه يمكن الانتفاع به^(١).

(١) انظر: البناية (١١١/٧)، والبحر الرائق (٢٧٢/٥)، وحاشية ابن عابدين (٣٨٤/٤)، ومجمع الأئمة (٧٥٦/٢)، وفتح القدير (٢٢٩/٦).

(٢) انظر: الإشراف للقاضي عبد الوهاب (٦٧٣/٢)، وعقد الجواهر الثمينة (٥٣/٣)، وقوانين الأحكام الشرعية ص (٢٤٤)، وأسهل المدارك (١٠٤/٣).

(٣) انظر: المهذب (١٤٥/٢)، والوسيط (٢٦٠/٤)، وفتح العزيز (٣٩٨/٦)، ونهاية المحتاج (٣٩٢/٥)، ومغني المحتاج (٣٩٢/٢).

(١) انظر: المهذب (١٤٥/٢)، والوسيط (٢٦٠/٤)، وفتح العزيز (٢٩٨/٦)، ونهاية المحتاج (٣٩٢/٥)، ومغني المحتاج (٣٩٢/٢).

أما الحنابلة فقد صرحوا بأنه يجوز بيع جميع ما يتعلق بالمسجد، من حصر، وأخشاب، وغيرها، واستبدالها بغيرها، أو نقلها إلى مسجد آخر، أو صرفها إلى الفقراء والمساكين^(١).

قال الإمام أحمد رحمه الله في رواية أبي داود: (إذا كان في المسجد خشبتان، لها قيمة، جاز بيعها، وصرف ثمنهما عليه)^(٢).

قال ابن قدامة رحمه الله: (وما فَضِّلَ من حصر المسجد وزينته ولم يحتج إليه، جاز أن يجعل في مسجد آخر، أو يتصدق من ذلك على فقراء جيرانه وغيرهم، وكذلك إن فضل من قصبه، أو شيء من نقضه، فإنه يعان في مسجد آخر.

وقد سئل الإمام أحمد عن حصر المسجد إذا فضل منه الشيء، أو الخشبة، فقال: يتصدق به، واحتج بما أثر عن عمر وعائشة — رضي الله عنهما — في بيع كسوة الكعبة البالية، والتصدق بها، ولأنه مال الله لم يبق له مصرف، فصرف إلى المساكين^(٣).

واختار ابن تيمية رحمه الله جواز صرفه إلى مثله، وفي سائر المصالح، وبناء مساكن لمستحق ريعه، القائم بمصلحته، قال: (وإن علم أن ريعه يفضل عنه، وجب صرفه؛ لأن بقاءه فساد)^(٤).

وخلاصة القول فيما يتعلق بالمسجد من حصر وآلات وغيرها، أن الأكثر من الفقهاء على جواز بيعها، وإبدالها، ونقلها إلى مسجد آخر، أو صرفها على الفقراء والمساكين، أو في المصالح العامة، وكذلك الأموال الموقوفة عليه، إذا زادت، فإنها تصرف في مسجد آخر، أو على الفقراء، وقد رد الشوكاني رداً قوياً على من منع نقل أوقاف وآلات المسجد إلى مسجد آخر، وقال: إن العبرة بالمصلحة^(١).

(١) انظر: المبدع (٣٥٧/٨)، والإنصاف (١١٢/٨)، ومعونة أولي النهى (٨٧٣/٥ - ٨٧٤).

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود، والمغني (٣٢١/٨).

(٣) انظر: المغني (٢٢٤/٨، ٢٢٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٢٩/٣١)، وانظر: معونة أولي النهى (٨٧٤/٥).

(١) انظر: السيل الجرار (٣٣٥/٣ - ٣٣٧).

فائدتان:

الأولى: يجب صرف الأموال في مصالح المسلمين إذا وقفت هذه الأموال لمجرد زخرفة المسجد، أو لمقام فلان، أو غير ذلك من الأمور البدعية، لأمرين:

الأول: النهي عن المنكر.

والثاني: توقي إضاعة المال المنهي عنها بالدليل الصحيح^(١).

الثانية: لا يحل لأحد من القائمين على المسجد أن يستغل أوقاف المسجد لمصالحه الشخصية، كاستخدام فرش المسجد في الحفلات، أو وضع بضاعة له، ونحوها بالمسجد، وجعله مخزناً له، فإن فعل فهو آثم، وعليه أجرة المثل، وإن تلف شيء بذلك لزمه رد مثله^(٢).

(١) انظر: الروضة الندية (٥١٨/٣).

(٢) انظر: إعلام الساجد للزرکشي ص (٤٠٠).

المبحث الثاني

أثر نقل واستبدال غير المسجد من الأوقاف، بين المصلحة والاستيلاء

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

حكم نقل واستبدال غير المسجد من الأوقاف كالعقار ونحوه

الوقف من العقود اللازمة التي إذا صحت انقطع تصرف الواقف فيها بيع أو غيره إلى جانب أنه من العقود المؤبدة، فهل نقله وإبداله عند تعطل منافعه يعتبر خروجاً على لزوم الوقف، وهدماً لاشتراط التأييد فيه ؟

اختلف الفقهاء في ذلك، وتنوعت عباراتهم بحسب مذاهبهم، وحتى تتضح الصورة أكثر، أعرض رأي كل مذهب على النحو التالي.

أولاً: المذهب الحنفي:

توسع فقهاء الحنفية في مسألة نقل الوقف، وإبداله في غير المسجد أكثر من غيرهم، فأجازوه في معظم أحواله، ما دام أن المصلحة متحققة فيه، ولم يفرقوا بين العقار والمنقول، إلا أنهم تساهلوا في المنقول أكثر من غيره. وللنقل والاستبدال عندهم ثلاث حالات، ذكرها ابن عابدين في حاشيته فقال: (اعلم أن الاستبدال على ثلاث وجوه:

الأول: أن يشترطه الواقف لنفسه، أو لغيره، أو لنفسه ولغيره، فالاستبدال فيه جائز على الصحيح، وقيل: اتفاقاً.

الثاني: أن لا يشترطه، سواء شرط عدم الاستبدال، أو سكت، لكن صار بحيث لا ينتفع به بالكلية، بأن لا يحصل منه شيء أصلاً، أو لا يفي بمؤنته، فهو أيضاً جائز على الأصح، إذا كان بإذن القاضي، ورأى المصلحة فيه.

الثالث: أن لا يشترطه أيضاً، ولكن فيه نفع في الجملة، وبدله خير منه ريعاً ونفعاً،

وهذا لا يجوز استبداله على الأصح المختار (١).

وقال ابن نجيم في الأشباه والنظائر: استبدال الوقف العامر لا يجوز إلا في حالات:

الأولى: لو شرطه الواقف.

الثانية: إذا غصبه وأجرى الماء عليه، حتى صار بحرًا لا يصلح للزراعة، فيضمنه القيم القيمة، ويشترى بها أرضاً بدلاً.

الثالثة: أن يحجده الغاصب، ولا بينة، وأراد أن يدفع القيمة، فللقيم أخذها ليشترى بها بدلاً.

الرابعة: أن يرغب إنسان فيه ببدل أكثر غلة، وأحسن وصفاً، فيجوز على قول أبي يوسف (٢)، قال ابن عابدين: وعليه الفتوى (٣).

هذه هي أحوال الاستبدال عند الحنفية، وقد وضعوا شروطاً لجواز الاستبدال، منها:

١ - أن يكون البيع والاستبدال بغبن فاحش؛ لأنه ظلم، وتبرع بجزء من الوقف، وهو لا يجوز. قال ابن الهمام: ولو باع الوقف بغبن فاحش لا يجوز البيع.

٢ - أن لا يبيعه القيم لمن لا تقبل شهادته له، ولا لمن له عليه دين؛ لأنه مدعاة إلى الإتهام والمحاباة؛ إذ فيه احتمال أن يقع غبن على الوقف، أن يكون التصرف ليس من مصلحته في شيء، والوقف يحتاط له ما أمكن الاحتياط.

٣ - أن يخرج الموقوف عن الانتفاع بالكلية، أي يصبح عدم المنفعة.

٤ - أن يتحقق في العين المستبدلة بأن تكون أكثر خيراً، وأدر نفعاً؛ لأن الاستبدال في هذه الحال لكثرة النفع في البدل، فيجب أن تكون الغبطة في جانب الوقف متحققة (٤).

(١) حاشية رد المختار (٥٨٢/٤).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (١٩٤)، وتحرير المقال ص (٩١)، وحاشية ابن عابدين (٣٨٤/٤).

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين (٣٨٤/٤).

(٤) انظر: الفتاوى الهندية (٤٠١/٢)، وحاشية ابن عابدين (٣٨٦/٤)، وفتح القدير (٢٢٩/٦)، والبحر

وقد أضاف بعضهم شروطاً بالإضافة إلى هذه الشروط، دعاهم إليها ما ظهر على مر العصور من عبث العابثين، وفساد بعض النظار والقضاة، فقد عمد بعض هؤلاء إلى شراء العين الموقوفة المثمرة بعد أن اصطنعوا شهود زور، شهدوا أن في الاستبدال مصلحة، وأن تلك العين لا ثمرة فيها ولا نفع.

منها: أن يفحص القاضي بنفسه الوقف والبدل.

ومنها: أن يكلف اثنين من الخبراء العادلين الأمناء بالفحص.

ومنها: إجراءات محكمة في الاستجواب، وأداء الشهادة، وكتابة وثيقة الاستبدال، وأن يستبدل بالعقار، لا بالدراهم والدنانير^(١).

وما دفعهم إلى كل ذلك التشديد إلا الاستيثاق من أن الغبطة في جانب الوقف، وأن الاستبدال قد تم لمصلحته^(٢).

قال الكبيسي في أحكام الوقف: وإني أرى أن جملة هذه الشروط يجوز تغييرها وتبديلها، تبعاً لتغير أحوال الناس وظروفهم، بما يحفظ للوقف بقاءه، ويتحقق للمستحقين مصالحهم المشروعة^(٣).

ثانياً: المذهب المالكي:

يفرق المالكية في استبدال الوقف ونقله بين العقار والمنقول، فمنعوه في العقار إلا لضرورة، وأجازوه في المنقول.

أولاً: العقار كالدور، والخوانيت، وهو إما أن يكون قائم المنفعة، وإما أن يكون منقطع المنفعة. فإن كان قائم المنفعة فالإجماع قائم على عدم جواز بيعه أو استبداله، إلا عند الضرورات العامة؛ كتوسيع المسجد، أو الطريق العام، أو المقبرة؛ لأن هذه المصالح

الرائق (٢٤٠/٥).

(١) انظر: أنفع الوسائل ص (١١٤ - ١١٥) ، وحاشية ابن عابدين (٣٨٦/٤).

(٢) انظر: الوقف بين الاستبدال والتأييد للكبيسي ص (١٣٢).

(٣) انظر: أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية (٣٠/٢).

عامة للأمة، وإذا لم تبع الأحباس لأجلها تعطلت وأصاب الناس ضيق، ومن الواجب التيسير على الناس في عبادتهم، وسيرهم، ودفن موتاهم^(١).

أما إذا كان العقار منقطع المنفعة، وأصبح حرباً، لا ينتفع منه بشيء، فالأكثر قالوا: إنه لا يجوز استبداله ولا نقله، بل يترك على حاله، وأجاز بعضهم نقله واستبداله إذا لم يكن ذا منفعة، ولا ينتظر أن يأتي بخير قط^(٢).

ثانياً: المنقول: كالعروض، والحيوان، فإنهم أجازوا استبداله، ونقله عند تعطل منافعه؛ لأن منع الاستبدال فيه قد يؤدي إلى إتلافه^(٣).

وعلى المالكية جواز استبداله في هذه الحالة: بأنه إذا لم يبق فيه منفعة في الحال، ولا في المرتقب في الوجه الذي حبس عليه، لم يكن في تبقيته فائدة إلا تعريضه للتلف، وذلك غير جائز؛ لأن إضاعة المال منهي عنها^(٤).

ثالثاً: المذهب الشافعي:

تشدد فقهاء الشافعية أكثر من غيرهم في مسألة نقل الوقف وإبداله، وكأنهم رأوا أن في الاستبدال طريقاً إلى ضياع الوقف، أو التفريط فيه.

ولهم في هذه المسألة وجهان:

أحدهما: لا يجوز بيع الوقف، ولا استبداله، بل يبقى محبوساً على الانتفاع، حتى لو أدى الانتفاع به استهلاكه، وهذا هو الأصح من المذهب والراجح فيه. والآخر: جواز البيع والاستبدال، لتعذر الانتفاع به، كما شرطه الواقف^(٥).

(١) انظر: الإشراف (٦٧٣/٢)، والكافي (١٠٢٠/٢)، وأسهل المدارك (١٠٤/٣).

(٢) انظر: الكافي (١٠٢٠/٢)، وعقد الجواهر (٥٢/٣)، والتفريع (٣١٠/٢)، وحاشية الدسوقي (٩١/٤).

(٣) انظر: المعونة (١٥٩٤/٣)، والكافي (١٠٢٠/٢)، وعقد الجواهر (٥٣/٣)، وقوانين الأحكام الشرعية ص (٢٤٤).

(٤) انظر: المعونة (١٥٩٤/٣).

(٥) انظر: فتح العزيز (٢٩٨/٦)، وحلية العلماء (٣٧/٦)، وتيسير الوقف للمناوي (١٥٧/١)، ونهاية المحتاج للرملي (٣٩١/٥)، ومغني المحتاج (٣٩١/٢).

ولهم وجه في المسألة بجواز النقل والاستبدال عند الحاجة، وتعذر الانتفاع. وما ذهب إليه الشافعية من التشدد لا يقبل منهم؛ لأنه قد يجر إلى مفسدة عظيمة، بأن تبقى دور الوقف خاوية خربة، لا ينتفع منها بشيء، أو تبقى أراضيها مهجورة ميتة لا زرع فيها ولا نبت، مما يترتب عليه ضرر بالمستحقين وجهات البر والخير، وضرر على الأمة والمجتمع.

رابعاً: المذهب الحنبلي:

توسع فقهاء الحنابلة أكثر من غيرهم في مسألة استبدال الوقف ونقله، وتحللوا من قيود التشدد والتضييق التي وضعها المالكية والشافعية، وإن لم تكن الخطوة واسعة؛ كالمذهب الحنفي.

فقالوا: الوقف المراد استبداله ونقله، إما أن تعطل منافعه بالكلية، أو لا تعطل، بل تبقى فيه منفعة. فإن تعطلت منافعه بالكلية، جاز بيعه واستبداله ونقله، والتصرف فيه بما فيه مصلحة للوقف، وهذا هو الصحيح من المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم.

وفي رواية: أنه لا يجوز التصرف فيه، لا ببيع ولا استبدال. واختارها بعض الأصحاب^(١).

أما إذا لم تعطل منافعه بالكلية فالصحيح من المذهب أنه لا يجوز نقله، ولا استبداله بأية حال من الأحوال^(٢).

وقيل: يجوز إبداله ونقله بخير منه، للمصلحة والحاجة، وإن أمكن الانتفاع بالأول، سواء تعطلت المنافع، أو لم تعطل، أو ما إليه الإمام أحمد^(٣).

(١) انظر: الإنصاف للمرادوي (١٠٢/٧)، والمبدع لابن مفلح (٣٥٣/٥)، ومعونة أولي النهى = لابن النجار (٨٦١/٥، ٨٦٢)، وكشاف القناع للبهوتي (٢٩٢/٤).

(٢) انظر: الإنصاف (١٠١/٧)، والمبدع (٣٥٣/٥).

(٣) انظر: الإنصاف (١٠١/٧)، والاختيارات الفقهية للبعلي ص (١٨٢).

خلاصة المذاهب في هذه المسألة:

من خلال ما سبق عرضه في مسألة استبدال الوقف ونقله في غير المسجد، كالعقار ونحوه، يتبين لنا أنهم اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يجوز استبدال الوقف ونقله، سواء تعطلت منافعه ومصالحه، أم لم تعطل؛ وبه قال المالكية إلا عند الضرورة، كتوسعة المسجد، والطريق العام، وهو الصحيح من مذهب الشافعية، وقول لبعض الحنفية؛ كالسرخسي، وابن نجيم، وهو رواية عن الإمام أحمد، اختارها بعض أصحابه.

واستدلوا بالنصوص العامة الواردة في منع بيع الوقف، أو التصرف فيه بما ينافي لزومه وتأبيده؛ كحديث ابن عمر السابق في مسألة استبدال المسجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " لا يباع أصلها، ولا تبتاع، ولا توهب، ولا تورث " ^(١) فالأصل هو تحريم البيع.

ولأن ما لا يجوز بيعه مع بقاء منافعه، لا يجوز بيعه مع تعطلها.

ولبقاء أحباس السلف دائرة، لم تنقل أو تغير.

ولأن هذا الأمر يفتح باباً ومفسدة على المسلمين في ضياع أوقافهم، وأكل أموالهم.

ولأن البيع والاستبدال ينافي مقتضى الوقف من لزوم والتأيد، فإذا دخله النقل والاستبدال لا يسمى وقفاً.

القول الثاني: يجوز بيعه إذا تعطلت منافعه بالكلية، وهو الصحيح من مذهب الحنفية، والحنابلة، وقول للمالكية، ووجه عند الشافعية.

واستدلوا بأثر عمر - رضي الله عنه - السابق ذكره في مسألة استبدال المسجد، حيث أمر بنقل المسجد في الكوفة، وهو من أعظم الموقوفات، فغيره من باب أولى.

ولأن في بيع الوقف واستبداله بعين أخرى، استبقاء للوقف بمعناه حين تعذر بقاؤه بصورته الأصلية.

(١) سبق تخريج الحديث ص (١٠).

القول الثالث: يجوز نقل واستبدال الوقف، وإن لم تتعطل منافعه بالكلية للمصلحة والحاجة؛ وهو قول عند الحنفية، اختاره أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأفتى به بعض متأخري المالكية، وقول في المذهب الحنبلي، اختاره ابن تيمية، وابن القيم، واختاره الإمام الشوكاني.

واستدلوا بالآثار الواردة في تغيير بناء مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وأمر عمر بنقل مسجد الكوفة إلى مكان آخر، كل ذلك لأجل المصلحة الراجحة، لا لأجل تعطل منفعة تلك المساجد، فإنه لم يتعطل نفعها، بل ما زال باقياً.

وبالقياس على جواز إبدال الهدى والأضحية بخير منها، لأجل المصلحة والمنفعة. ولعل القول الأخير هو أقواها دلالة، وأفضلها مناسبة، وأيسرها.

المطلب الثاني: أثر استبدال العين الموقوفة بين المصلحة والاستيلاء

إن الوقف ليس من التعدييات التي لا يعقل معناها، بل هو معقول المعنى، فهو من نوع الصدقات، والصلوات، والهبات، ففيه ما فيها من سد الخلات، ومساعدة المحتاجين، والقيام بشؤون المعوزين، لذا فإن الأصل في جواز التصرف في الوقف بالاستبدال والنقل مراعاة المصلحة، لعموم حديث حسان بن ثابت في صحيح البخاري^(١) في شأن صدقة أبي طلحة — رضي الله عنه — لما نزل قول الله تعالى: ﴿لَنَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٢)، حيث جاء فيه: "فتصدق به أبو طلحة على ذوي رحمه، قال: وكان منهم أبي، وحسّان، قال: وباع حسان حصته منه من معاوية، فقبل له: تبيع صدقة أبي طلحة؟ فقال: ألا أبيع صاعاً من تمر بصاع من درهم". فهذا الحديث يدل على أهمية مراعاة المصلحة في استبدال الوقف.

والأوقاف أمانة بيد ناظرها، فيجب عليهم ألا يتصرفوا فيها بالاستبدال ولا النقل إلا وفق المصلحة الراجحة من بقاء منفعة الوقف، وانتفاع الموقوف عليه، تحقيقاً لمقصد

(١) سبق تخريجه ص (٢).

(٢) سورة آل عمران، آية رقم (٩٢).

الواقف.

وقد أشار الفقهاء إلى وجوب اعتبار المصلحة في استبدال الوقف، حيث ذكر ابن عابدين بأن الاستبدال إذا تعين بأن كان الموقوف عليه لا ينتفع فيه، وثمة من يرغب فيه ويعطي بدله أرضاً أو داراً لها ريع يعود نفعه على جهة الوقف، فالاستبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وإن لوقف ريع، ولكن يرغب شخص في استبداله إن أعطى بدله أكثر ريعاً منه في صقع أحسن من صقع الوقف، جاز عند القاضي أبي يوسف، والعمل عليه، وإلا فلا يجوز.

لذا فإن أهمية المصلحة لا تقتصر على الاستبدال في حالة خراب الوقف، بل تجاوزت ذلك إلى الاستبدال القائم على المصلحة الراجحة، إلا أن الأمر يحتاج إلى ديانة، حتى لا يكون ذريعة لشطار النظار.

الغائمة والتوصيات

في ختام هذا البحث، أسجل فيما يلي أهم ما توصلت إليه من نتائج علمية:

النتائج العلمية:

- (١) أن الوقف معروف في الإسلام منذ القرون الأولى.
 - (٢) أن اهتمام المملكة العربية السعودية بالوقف بدأ منذ قيام هذه الدولة، ولم يقتصر هذا الاهتمام على نوع من أنواعه، بل شمل جميع أنواع الأوقاف.
 - (٣) أن كلاً من الاستبدال والإبدال يستلزم معنى الآخر، وأن النقل أخص من الاستبدال؛ إذ الاستبدال يتناول تغيير العين الموقوفة، وقد يشمل تغيير مكانها، بخلاف النقل.
 - (٤) أن أنسب تعريف للوقف هو أنه: تحبيس الأصل، وتسييل المنفعة.
 - (٥) أنه لا يجوز استبدال أو نقل مسجد لم تتعطل منافعه، ولا توجد أية مصلحة شرعية تقضي باستبداله، أو نقله.
 - (٦) أنه يجوز استبدال ونقل مسجد للمصلحة الراجحة، وإن لم تتعطل منافعه بالكلية.
 - (٧) وجوب مراعاة المصلحة في استبدال الوقف ونقله، فلا ينبغي التساهل في ذلك، أو فتح بابه لكل أحد، بل يجب أن يقوم على ضوابط شرعية، حفاظاً للوقف، وتحقيقاً لمصلحة الواقف، والمستحق، والمجتمع.
 - (٨) أنه يجوز بيع وإبدال ونقل ما يتعلق بالمسجد، من حصر، وآلات، ونحوها وفق المصلحة.
 - (٩) أنه يجوز نقل وإبدال أوقاف أخرى غير المساجد، كالعقارات ونحوها، وإن لم تتعطل منافعها بالكلية؛ للمصلحة والحاجة.
 - (١٠) أن المحققين من أهل العلم قديماً وحديثاً أفتوا بجواز استبدال ونقل الأوقاف للمصلحة.
- كما إني في ختام هذا البحث أوصي بالأمور التالية:

التوصيات:

- ١) أوصى بإنشاء هيئات للأوقاف مستقلة إدارياً ومالياً عن وزارات الأوقاف تعنى بالأوقاف في كل شؤونها.
- ٢) أوصى بالعمل على وضع مدونة ضابطة لأحكام الوقف مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.
- ٣) ضبط تصرفات النظار بما يحافظ على أصول الأوقاف وصرف ريعها في وجوهها الشرعية.
- ٤) أوصى الجامعات ومؤسسات التعليم المختلفة ذات النشاط البحثية بالعمل على إنشاء أوقاف للبحوث العلمية، ودعوة كافة الأفراد والهيئات إلى تحقيق ذلك دعماً للبحث العلمي وتوفيراً لمتطلباته.
- ٥) أوصى بنشر ثقافة الوقف من خلال المناهج والأنشطة العلمية، وتطوير الأساليب الإدارية والرقابية والمحاسبية للأوقاف، بما تقتضيه متطلبات العصر، وهيئة الأطر النظامية والبشرية الكفيلة بدفع الوقف الإسلامي إلى تحقيق رسالته المنشودة وأخيراً أسأل الله سبحانه أن ينفع بهذا البحث، وأن يجعله في ميزان عملي يوم الدين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.